لتشخيص بالمثالية كما في قوله تعالى تعلم ما في نفسي ولا أعلم
ما في نفسك ودعواه أنها لا تطلق إلا على ذي حياة عارضة ممنوعة
وإضافة النفس للضمير في كلام المص ونحوه من قبيل إضافة
الشي لنفسه فيهما وإن كان تغاير من حيث العبارة تغاير لا
من حيث المعنى كما قال الراغب واعلم أن النفس تطلق على
معان كثيرة منها الذات وهو المراد هنا ومنها الدم وهو
المراد في قولهم ما لا نفس له سائلة لا ينجس الماء ومنها
الأنفة وهي المرادة في قولهم فلان لا نفس له أي لا
أنفة له ومنها العقوبة قيل وهي المرادة من قوله تعالى
ويحذركم الله نفسه أي عقوبته إلى غير ذلك
أي لا تفتقر إلى محل إنما فسر المص هذه الصفة والتي بعدها
لأن كلا منهما يطلق على معان إذ الأولى تطلق على انتصاب
القامة وعلى إحكام الشي وإتقانه يقال قام فلان بكذا إذا
أحكمه وأتقنه وعلى الشدة يقال قامت الحرب على ساقها إذا
اشتد أمرها والثانية تطلق على وحدة الشخص ووحدة النوع
ووحدة الجنس ونحوها من سائر الوحدات وقوله أي
محل أي ذات يقوم بها لاستحالة ذلك عليه لأن عدم افتقاره
تعالى إلى المحل مأخوذ من مخالفته تعالى للحوادث
وقوله أي مخصص أي موجد وتفسيره تعالى بنفسه لعدم
الافتقار إلى كل من المحل والمخصص اصطلاح لبعض العلماء
وهو المشهور وفي اصطلاح بعضهم أنه بمعنى عدم الافتقار
إلى المحل فقط لأن عدم الافتقار إلى المخصص معلوم من
صفة القدم واعلم أن الموجودات بالنسبة إلى المحل والمخصص
على أربعة أقسام كما ذكره المص في المقدمات قسم لا يفتقر إليهما

وهو

وهو ذات الله تعالى وقسم يفتقر إليهما وهو أعراض الحوادث
وقسم لا يفتقر إلى المحل ويفتقر إلى المخصص وهو ذوات الحوادث
وقسم يقوم بالمحل ولا يفتقر إلى المخصص وهو صفات المولى
سبحانه وتعالى وقد أساء الأدب حيث عبر في هذا القسم
بالافتقار نظرا منه إلى استحالة قيامه قيام صفاته تعالى بـ
بنفسها ووجوب قيامها بالذات الأقدس مع غفلته عما يوهم
التعبير بالافتقار   والوحدانية أي في الذات والصفات
والأفعال أخذا من تفسير المص لها بعني قوله أي لا ثاني له في
ذاته ويعلم من ذلك ويعلم أن أقسام الوحدانية ثلاثة
وحدانية في الذات ومعناها عدم التركيب في الذات وعدم
التعدد فيها فهي عبارة عن نفي الكم المتصل في الذات وهو
عرض يقوم بمتصل الأجزاء وعن نفي الكم المنفصل في الذات
وهو عرض يقوم بمنفصل الأجزاء ووحدانية في الصفات
ومعناها عدم تعدد الصفات للذات الأقدس من جنس
واحد كأن يكون له قدرتان فأكثر أو إرادتان فأكثر أو علمان
فأكثر خلافا لمن قال بتعددها بتعدد المتعلقات وعدم
ثبوت صفة لغيره كصفته تعالى كأن يكون لغيره قدرة كقدرته
تعالى ونحوها وأما أن يكون لغيره قدرة لا كقدرته تعالى فلا
يضر فهي عبارة عن نفي الكم المتصل في الصفات وهو
تعدد الصفات للذات الأقدس من جنس واحد كما تقدم
وعن نفي الكم المنفصل في الصفات وهو ثبوت صفة لغيره

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)